تظرية الاعتراف بالآخر وتحديات حقوق الإنسان :
دراسة تحليلية نقدية في ضوء علم اجتماع المعرفة

م.د. فاطمة عبدعلي الثابت

fatima.althabit@uobabylon.edu.iq

كلية الآداب / جامعة بابل

الملخص:-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات المعاصرة التي تواجه حقوق الإنسان في ظل العولمة، والتحول الرقمي، والتغيرات البيئية، وذلك عبر مقاربة سوسيولوجية تستند إلى "نظرية الاعتراف". وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات يشكل ركيزة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي، غير أن التحولات العالمية الراهنة خلقت فجوات جديدة في هذا الاعتراف على المستويات الثقافية والرقمية والبيئية. واعتمدت الدراسة على المنهج النقدي التحليلي لمراجعة الأدبيات السوسيولوجية والنظريات المعاصرة، بهدف رصد تأثيرات الرقمنة والتدهور البيئي، وتحديد السبل الكفيلة بتطوير إطار عالمي شامل يضمن الكرامة الإنسانية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التحديات الراهنة عمّقت مظاهر "عدم الاعتراف"؛ إذ ساهمت العولمة في تهميش الهويات الثقافية، وكرست الرقمنة فجوة تكنولوجية تحد من الوصول العادل للمعرفة، في حين فاقمت التغيرات البيئية من معاناة الفئات الهشة والمجتمعات الأصلية.

وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات عالمية أكثر شمولاً لتعزيز الاعتراف العادل؛ من خلال حماية التنوع الثقافي، وضمان العدالة الرقمية، وتبني استراتيجيات بيئية منصفة تراعي الفئات الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية. كما شددت على أهمية تعزيز الحوار بين الثقافات، وتطوير مناهج تعليمية تكرس قيم الاعتراف والاحترام المتبادل، بما يسهم في بناء عالم أكثر إنصافاً وشمولاً.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، نظرية الاعتراف، العولمة، التحول الرقمي، العدالة البيئية.

Contemporary Challenges to Human Rights and the Recognition of the Other: A Sociological Reading Toward a Comprehensive Global Framework

Lect. Dr. Fatima Abd Ali Althabit
fatima.althabit@uobabylon.edu.iq

College of Arts / University of Babylon

Abstract[:-

This study aims to analyze the contemporary challenges facing human rights in light of globalization, digital transformation, and environmental changes through a sociological approach based on the "Theory of Recognition." The study proceeds from the assumption that mutual recognition among individuals and groups constitutes a fundamental pillar for ensuring social justice and strengthening social cohesion. However, current global transformations have created new gaps in this recognition at the cultural, digital, and environmental levels. The study adopted the critical analytical method to review sociological literature and contemporary theories, with the aim of identifying the impacts of digitalization and environmental degradation, and determining the means capable of developing a comprehensive global framework that guarantees human dignity.

The study concluded that current challenges have deepened manifestations of "misrecognition"; globalization has contributed to the marginalization of cultural identities, digitalization has reinforced a technological gap that limits equitable access to knowledge, while environmental changes have exacerbated the suffering of vulnerable groups and indigenous communities.

Based on these findings, the study recommended the necessity of adopting more inclusive global policies to promote fair recognition through protecting cultural diversity, ensuring digital justice, and adopting equitable environmental strategies that take into account the groups most affected by climate change. It also emphasized the importance of strengthening intercultural dialogue and developing educational curricula that promote the values of recognition and mutual respect, thereby contributing to building a more just and inclusive world.

Keywords: ***Human Rights, Theory of Recognition, Globalization, Digital Transformation, Environmental Justice.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة فرضتها العولمة والثورة الرقمية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بصورة غير مسبوقة. فلم تعد المجتمعات تعيش في حدودها التقليدية المغلقة، بل أصبحت جزءًا من فضاء عالمي مترابط تتحكم فيه التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وتدفقات المعلومات العابرة للحدود. وقد أسهم هذا الواقع الجديد في إحداث تغيرات جوهرية في أنماط التفاعل الإنساني، وفي طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين الهوية والاعتراف والاختلاف.

ويُعد مفهوم "الاعتراف بالآخر" من المفاهيم السوسيولوجية والفلسفية الأساسية التي ارتبطت بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية، إذ يقوم على احترام الإنسان بوصفه ذاتًا تمتلك الكرامة والحق في الاختلاف والمشاركة داخل المجتمع. إلا أن التحولات المعاصرة، خاصة في ظل العولمة والتحول الرقمي، أفرزت تحديات جديدة لهذا المفهوم، تمثلت في تصاعد النزعات الإقصائية، وتنامي الفجوة الرقمية، وانتشار خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الإشكاليات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحيز الخوارزمي.

فالعولمة الثقافية، رغم ما وفرته من فرص للتواصل والانفتاح الحضاري، أسهمت في بروز أشكال جديدة من الهيمنة الثقافية التي هددت الخصوصيات والهويات المحلية، بينما أدى التحول الرقمي إلى ظهور تفاوتات اجتماعية جديدة قائمة على القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الرقمية. كما تحولت وسائل التواصل الاجتماعي من فضاءات للتفاعل والحوار إلى بيئات قد تُنتج الاستقطاب والعنف الرمزي وخطاب الكراهية، في حين أثارت أنظمة

الذكاء الاصطناعي تساؤلات متزايدة حول العدالة والتمييز وحقوق الإنسان داخل المجتمع الرقمي.

مشكلة البحث

يعيش العالم المعاصر على وقع مفارقة سوسيولوجية عميقة ، ففي الوقت الذي بلغت فيه منظومة حقوق الإنسان ذروتها التشريعية والمؤسسية على المستوى الكوني ، تتصاعد في الان ذاته موجات الإنكار والإقصاء والتهميش التي تطال فئات واسعة من البشر ، مما يكشف أن الأزمة ليست أزمة نصوص قانونية بقدر ماهي أزمة معرفية واجتماعية في صميمها ، تتصل بالطريقة التي تُنتج بها المجتمعات معرفتها بالأخر وتُحدد شروط الاعتراف به وانكاره.

وعلى الرغم مما أسهم به الفكر الفلسفي والسوسيولوجي من هيغل إلى هونيث وتايلور في بناء صرح نظري متين لفهم ظاهرة الاعتراف، فإن هذا الإرث النظري يظل عاجزاً وحده عن استيعاب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم الراهن ، من صعود الشعبوية وخطابات الكراهية وأزمات اللاجئين إلى أشكال الإقصاء الرقمي الجديدة ، وهي تحولات تضع منظومة الاعتراف أمام تحديات بنيوية غير مسبوقة.

ويزداد الأمر تعقيداً حين ندرك أن خطاب حقوق الإنسان ذاته نشأ في سياق حضاري بعينه وأدعى الكونية ، في حين حمل في طياته خصوصية ثقافية متسيدة أعادت إنتاج أشكال من الهيمنة المعرفية على الأخر باسم إنتاج أشكال من الهيمنة المعرفية على الأخر باسم الدفاع عنه . ومن هنا يطرح هذا البحث تساؤله الجوهري :**كيف يمكن لعلم اجتماع المعرفة أن يقدم مقاربة نقدية تتجاوز ثنائية الكونية المهيمنة والخصوصية المغلقة ، وتسهم في بناء إطار كوني حقيقي للاعتراف بالأخر وصون كرامته الإنسانية في عالم متحول ومتشابك؟**

أهمية البحث

١. تنبع أهمية البحث من تناوله لقضية حقوق الإنسان بوصفها من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً في العصر الحديث، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي أثرت بصورة مباشرة في طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات.

٢. تبرز أهمية الدراسة في اعتمادها على "نظرية الاعتراف" بوصفها مدخلاً سوسيولوجياً يربط بين الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، مما يسهم في تقديم فهم أعمق لمظاهر الإقصاء والتهميش التي تعاني منها بعض الفئات في المجتمعات المعاصرة.

٣. تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على تأثير التحول الرقمي والعولمة والتغيرات البيئية في إعادة تشكيل مفهوم حقوق الإنسان، وما نتج عن ذلك من فجوات ثقافية ورقمية وبيئية انعكست بصورة سلبية على الفئات الهشة والمجتمعات الأصلية.

٤. يسهم البحث في تقديم رؤية فكرية نقدية نحو بناء إطار عالمي أكثر شمولاً وعدالة، يقوم على تعزيز الاعتراف المتبادل واحترام التنوع الثقافي وضمان العدالة الرقمية والبيئية بما يحقق التماسك المجتمعي والاستقرار الإنساني.

اهداف البحث

١. تحليل التحديات المعاصرة التي تواجه حقوق الإنسان في ظل العولمة والتحول الرقمي والتغيرات البيئية.

٢. بيان دور نظرية الاعتراف في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التماسك المجتمعي بين الأفراد والجماعات.

٣. الكشف عن مظاهر "عدم الاعتراف" الناتجة عن الفجوات الثقافية والرقمية والبيئية وتأثيرها في الفئات الهشة والمجتمعات الأصلية.

٤. الوصول إلى تصور فكري يسهم في بناء إطار عالمي شامل يعزز الكرامة الإنسانية والاعتراف المتبادل والعدالة بمختلف أبعادها.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التحولات العالمية المعاصرة، المتمثلة بالعولمة والتحول الرقمي والتغيرات البيئية، قد أسهمت في تعميق مظاهر "عدم الاعتراف" بالآخر، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. كما تفترض الدراسة أن تبني سياسات أكثر شمولاً تقوم على الاعتراف المتبادل واحترام التنوع الثقافي وتحقيق العدالة الرقمية والبيئية يمكن أن يسهم في بناء إطار عالمي أكثر إنصافاً وشمولاً.

منهجية البحث:

يستند هذا البحث في مقاربته لإشكالية الاعتراف بالأخر وتحديات حقوق الانسان المعاصرة إلى المنهج التحليلي النقدي بوصفه المقاربة المنهجية الأنسب لطبيعة موضوعه وأبعاده السوسيو–معرفية، إذ لايقف هذا المنهج عند حدود الوصف، بل يتجاوزه إلى تفكيك البنى المعرفية والاجتماعية التي تنتج ظاهرة الاعتراف بالأخر وتعيد إنتاجها في سياقات تاريخية واجتماعية متحولة.

وقد استدعت طبيعة الإشكالية توظيف هذا المنهج على ثلاثة مستويات متكاملة، فعلى المستوى الفلسفي، جرى تحليل الأسس الإيستمولوجية لنظرية الاعتراف وتفكيك مرتكزاتها المفاهيمية من هيغل إلى هونيث وتايلور، بغية الكشف عن الافتراضات المعرفية المضمرة التي تؤطر هذه النظرية وتحدد حدودها التفسيرية.

وعلى المستوى السوسيولوجي، وظف المنهج في تحليل الأليات الاجتماعية التي تُنتج من خلالها المجتمعات معرفتها بالأخر وتُشكل أنماط الاعتراف والإنكار داخل بنياتها الثقافية والرمزية. أما على مستوى التحولات المعاصرة، فقد أعمل المنهج في نقد الخطابات الكونية لحقوق الإنسان وكشف ما تنطوي عليه من توترات بين ادعاء العالمية وممارسة الهيمنة المعرفية ، في ظل تحديات راهنة تُعيد رسم خرائط الاعتراف في العالم المعاصر.

الفصل الأول: الأسس الفلسفية والسوسيولوجية لنظرية الاعتراف

شهد الفكر الإنساني المعاصر تحولات عميقة في فهمه لمفهوم العدالة وحقوق الإنسان، إذ لم تعد المطالب الإنسانية تقتصر على الجوانب القانونية أو الاقتصادية فحسب، بل امتدت لتشمل الحاجة إلى الاعتراف بالهوية والكرامة والخصوصية الثقافية والاجتماعية للأفراد والجماعات. وفي ظل تصاعد قضايا التهميش والإقصاء والتمييز، برزت نظرية الاعتراف بوصفها إحدى المقاربات الفكرية والسوسيولوجية التي سعت إلى تفسير طبيعة الصراعات الاجتماعية الحديثة وربطها بالحاجة الإنسانية إلى التقدير والاحترام المتبادل.

"**إن التسامح لا يعني قبول كل شيء، بل يعني احترام حق الآخرين في الاختلاف Voltaire .**

— "

اكتسبت نظرية الاعتراف أهمية متزايدة في الفكر الفلسفي والسوسيولوجي المعاصر بوصفها إحدى المقاربات الأساسية لفهم طبيعة العلاقات الإنسانية وبناء الهويات الفردية والجماعية داخل المجتمع. وتنطلق هذه النظرية من فكرة جوهرية مفادها أن الإنسان لا يستطيع تحقيق وعيه بذاته أو تأكيد وجوده الاجتماعي إلا من خلال الاعتراف المتبادل مع الآخرين، الأمر الذي يجعل الاعتراف شرطاً أساسياً لتحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي.

وقد ارتبط تطور نظرية الاعتراف بالسياقات الفكرية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الحديثة، خاصة مع تصاعد المطالب المرتبطة بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والمساواة، ورفض التهميش والإقصاء. فالكثير من الصراعات الاجتماعية المعاصرة لم تعد تقتصر على المطالب الاقتصادية أو السياسية فحسب، بل أصبحت ترتبط بصورة مباشرة بالسعي نحو الاعتراف بالهوية والوجود والخصوصية الثقافية والاجتماعية للأفراد والجماعات.

أولاً: السياق التاريخي لنظرية الاعتراف من هيغل إلى أكسل هونيث

تعود الجذور الفلسفية لنظرية الاعتراف إلى الفيلسوف الألماني Georg Wilhelm Friedrich Hegel، الذي قدّم تصوراً جدلياً للذات الإنسانية، يقوم على أن الوعي بالذات لا ينشأ بشكل فردي منعزل، بل يتشكل من خلال علاقة تفاعلية مع "الآخر". فحسب هيغل، لا يمكن للإنسان أن يكتسب وعيه الكامل بذاته إلا عندما يعترف به الآخرون، ويعترف هو أيضاً بالآخرين في علاقة تبادلية قائمة على الاعتراف المتبادل. ومن هنا، تصبح الهوية الإنسانية نتاجاً اجتماعياً يتبلور داخل سياق من الصراع والتفاعل، وليس معطىً ثابتاً أو فردياً.(1)

وقد أسهمت هذه الفكرة في تأسيس ما يُعرف بـ "جدلية السيد والعبد"، التي توضح أن الاعتراف ليس مجرد عملية أخلاقية، بل هو شرط بنيوي لتكوين الوعي والوجود الاجتماعي، حيث يسعى كل طرف إلى نيل الاعتراف بإنسانيته وقيمته داخل البنية الاجتماعية , وفي السياق الفلسفي اللاحق، طوّر عدد من المفكرين هذا التصور الهيغلي، من بينهم Johann Gottlieb Fichteالذي ركّز على العلاقة بين الحرية الفردية والاعتراف المتبادل، و Jean-Jacques Rousseauالذي ناقش إشكالية الذات الطبيعية وعلاقتها بالمجتمع المدني، إضافة إلى Friedrich Nietzscheالذي أعاد مساءلة مفاهيم الأخلاق والاعتراف ضمن إطار نقدي لقيم المجتمع الحديث (2)

كما قدّم الفيلسوف الفرنسي Paul Ricoeur إسهاماً مهماً في تطوير مفهوم الاعتراف، خاصة في كتابه مسار الاعتراف: ثلاث دراسات، حيث ميّز بين ثلاثة أبعاد أساسية:

١. الاعتراف بوصفه تحديداً للهوية (التعرّف على الذات والآخر).

٢. الاعتراف بوصفه إقراراً بالذات.(Self-recognition)

٣. الاعتراف بوصفه علاقة متبادلة قائمة على الاحترام والتقدير (3)

وقد ساعد هذا التمييز على نقل مفهوم الاعتراف من مستوى فلسفي مجرد إلى مستوى أخلاقي واجتماعي أكثر ارتباطاً بقضايا العدالة والحقوق الإنسانية. وفي السياق المعاصر، أعاد الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني Axel Honneth صياغة نظرية الاعتراف ضمن إطار اجتماعي نقدي، حيث اعتبر أن الصراعات الاجتماعية الحديثة لا تُفهم فقط من منظور اقتصادي، بل أيضاً من خلال "جراح الاعتراف" التي يتعرض لها الأفراد نتيجة الإقصاء أو التهميش أو عدم الاعتراف بكرامتهم

ويؤكد هونيث أن الاعتراف يتجسد في ثلاث دوائر أساسية مترابطة: الحب (في العلاقات الخاصة)، والحق (في المجال القانوني)، والتضامن (في المجال الاجتماعي)، وهي دوائر تشكل الأساس الذي تُبنى عليه هوية الفرد وثقته بذاته ومشاركته في المجتمع .

ثانياً: مساهمة أكسل هونيث في نظرية الاعتراف

بالرجوع إلى الطرح النظري لأكسل هونيث، يتضح أن الاعتراف يمثل البنية الأساسية التي يقوم عليها بناء الهوية الإنسانية داخل المجتمع، حيث لا تتحقق الذات إلا من خلال علاقات اجتماعية قائمة على التقدير المتبادل. ويؤكد هونيث أن غياب الاعتراف أو تعرض الفرد لأشكال من التهميش يؤدي إلى ما يسميه "جراح الاعتراف"، وهي حالات من الإقصاء الرمزي

والاجتماعي التي تدفع الأفراد إلى الدخول في صراعات اجتماعية لاستعادة كرامتهم الإنسانية(4).

وفي هذا المضمار حيث حدد ثلاث نماذج معيارية متميزة للاعتراف كتبها كمال طيرشي و هي:

- **الحب:** يعرف أكسيل هونيث الحب بأنه زمرة من التواشجات الأولية الآيروسية و الأسرية ، و كذا علاقات الصداقة الموجودة بين الناس ، و نفهم من كلامه ههنا ان المحبة تعتبر بالنسبة لكل شخص شرطا أساسيا و جوهريا للمشاركة في الحياة الاجتماعية .و يؤكد هونيث بأن التجربة التفاعلية بين الذوات للحب تجعلهم يشعرون بالأمان العاطفي و من هنا بالذات يبدأ تقدير الذات و احترامها ، فالحب هو جوهر بناء الحياة الأخلاقية السديدة و القويمة

- **الحق** : يمثل الحق البراديغم التذاوتي الثاني للإعتراف و لكن على مستوى القانون ، و الفرد يكتسب من خلال خبرة الإعتراف القانوني إمكانية حذق أفعاله كتمظهر له و تجل محترم من طرف جميع البشر ، و لما يمكن الشخص من حقوقه المشروعة كاملة يشعر في باطن نفسه باحترام ذاته كونه جدير باحترام ذوات الآخرين ، و ازداد عمق هذا الإحترام مع ظهور ما يسمى بالحقوق الكونية الشاملة ، لهذا يمكن اعتبار تمكين الناس من حقوقهم الفردية يجعل الذات قادرة على التعبير عن حاجاتها السوسيولوجية

- **التضامن** :

التضامن السوسيولوجي هو التمظهر الثالث من تمظهرات الإعتراف ، و ربما يفهم هذا الأخير في شقه الاقتصادي ههنا ، و لكن مع تطور الحياة المعاصرة لم يعد مرهونا بجملة الضوابط الاقتصادية ، و إنما اصبح محمولا بحمولة أخلاقية إتيقية ، كما ان التضامن في الأزمنة الحديثة صار مقترنا بالتقدير المتماثل بين الذوات و يعني التقدير ههنا التناظر الذي يتم على

ضوء القيم التي تعطي مؤهلات و إمكانات الآخرين دورا مهما ،ومن الحب والحق والتضامن أضاف في المقابل أشكال الأحتقار وهي الأحتقار الجسدي والاحتقار في الحقوق الاجتماعية والأحتقار في القيم لنخلص بنتيجة مهمة وهي نحن بشكل من الأشكال على المستوى الفردي أو الجماعاتي أو المجتمعي نتعرض للأحتقار بأحد أشكاله لذلك فالغاية الأساسية من هذه الدوامة و الصراع من أجل الأعتراف ومناهضة الأحتقار .

ثالثًا: الاعتراف والعدالة الاجتماعية في الفكر المعاصر

تُعدّ قضية الاعتراف من القضايا المركزية في الفكر الاجتماعي والفلسفي المعاصر، لكونها ترتبط بصورة مباشرة بفهم مكانة الإنسان داخل المجتمع وحدود علاقته بالآخرين. فالفرد لا يكتفي بالحصول على الحقوق المادية أو القانونية فقط، وإنما يحتاج أيضاً إلى أن يشعر بأن وجوده معترف به اجتماعياً وثقافياً وإنسانياً. ومن هنا ظهر مفهوم "الاعتراف" بوصفه أحد الأسس التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية الحديثة، إذ لم تعد العدالة مرتبطة فقط بتوزيع الثروة أو الفرص الاقتصادية، بل أصبحت تشمل احترام الهويات المختلفة ومنح الأفراد والجماعات شعوراً بالمساواة والكرامة داخل المجال الاجتماعي. ولهذا فإن غياب الاعتراف لا يؤدي فقط إلى التهميش، وإنما ينتج أيضاً شعوراً بالإقصاء وفقدان القيمة الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه (5)

وقد شهد الفكر المعاصر تحولاً مهماً في فهم العدالة الاجتماعية، حيث انتقل من التركيز على الأبعاد الاقتصادية وحدها إلى الاهتمام بالأبعاد الثقافية والرمزية. ففي السابق كانت النظريات الاجتماعية تركز على الفقر واللامساواة الطبقية بوصفها المشكلات الأساسية في المجتمع، غير أن التحولات الحديثة أظهرت أن هنالك جماعات تعاني من الظلم ليس فقط بسبب أوضاعها الاقتصادية، بل أيضاً بسبب إنكار هويتها أو التقليل من قيمتها الثقافية والاجتماعية. لذلك أصبح الاعتراف يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق العدالة، لأن الإنسان لا يستطيع أن يندمج بصورة طبيعية داخل المجتمع إذا كان يشعر بأن هويته أو معتقداته أو خلفيته الثقافية موضع

احتقار أو تهميش. ومن هنا برزت الدعوات إلى بناء مجتمعات أكثر انفتاحاً تقوم على احترام الاختلاف والتنوع بدلاً من فرض نموذج واحد للهوية الاجتماعية . (6)

ويُلاحظ أن مفهوم الاعتراف ارتبط بشكل كبير بقضايا الأقليات والجماعات المهمشة، خصوصاً في المجتمعات المتعددة ثقافياً وعرقياً. فهذه الجماعات غالباً ما تواجه صعوبات تتعلق بعدم الاعتراف بثقافتها أو لغتها أو خصوصيتها الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى شعورها بالعزلة داخل المجتمع الأكبر. كما أن بعض الأنظمة الاجتماعية تميل إلى فرض ثقافة الأغلبية باعتبارها النموذج الطبيعي أو "الصحيح"، بينما تُصور الهويات الأخرى على أنها أقل قيمة أو أقل تطوراً. وهذا الوضع يؤدي إلى إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة الرمزية التي لا تعتمد على القوة المباشرة، بل على فرض معايير ثقافية محددة بوصفها المعيار العام للمجتمع. لذلك فإن الاعتراف في الفكر المعاصر لا يعني مجرد التسامح مع الآخر، وإنما يتضمن الإقرار بحقه في الاختلاف وفي التعبير عن ذاته بحرية داخل المجال العام(7)

كما يرى عدد من المفكرين المعاصرين أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بصورة فعلية من دون الاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات. فالعلاقات الاجتماعية التي تقوم على الاحتقار أو التمييز أو الإقصاء تُنتج أفراداً يشعرون بعدم الأمان وفقدان الكرامة، حتى وإن كانوا يمتلكون حقوقاً قانونية شكلية. ولهذا فإن العدالة الحقيقية تتطلب بناء علاقات اجتماعية قائمة على الاحترام المتبادل، بحيث يشعر كل فرد بأنه عضو ذو قيمة داخل المجتمع. كما أن الاعتراف يسهم في تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية، لأن الإنسان عندما يشعر بأنه معترف به يصبح أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي مع محيطه والمساهمة في بناء المجتمع. أما غياب الاعتراف فيدفع الأفراد أحياناً إلى الانغلاق أو الاحتجاج أو تبني مواقف متطرفة نتيجة شعورهم بالرفض الاجتماعي المستمر(8)

وفي ظل العولمة والتطور التكنولوجي، ازدادت أهمية النقاشات المتعلقة بالاعتراف والعدالة الاجتماعية، بسبب تنامي الاحتكاك بين الثقافات والهويات المختلفة. فالمجتمعات الحديثة

أصبحت أكثر تنوعاً من السابق، الأمر الذي جعل مسألة التعايش مع الاختلاف من أبرز التحديات المعاصرة. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في منح الجماعات المهمشة مساحة أكبر للتعبير عن قضاياها والمطالبة بحقوقها، لكنها في الوقت نفسه أدت أحياناً إلى تصاعد خطابات الكراهية والاستقطاب الاجتماعي. لذلك برزت الحاجة إلى تطوير مفاهيم جديدة للعدالة تتجاوز الرؤية التقليدية الضيقة، وتأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الثقافية والرمزية المرتبطة بالهوية والانتماء. وهذا ما جعل مفهوم الاعتراف يحتل مكانة أساسية في النقاشات الفكرية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المعاصرة (9).

كذلك فإن الفكر المعاصر ينظر إلى الاعتراف بوصفه عملية متبادلة، أي أن الفرد لا يطالب فقط بأن يعترف به الآخرون، بل هو أيضاً مطالب بالاعتراف بحقوق الآخرين وكرامتهم الإنسانية. ومن هنا تتشكل العلاقة بين الاعتراف والتعايش الاجتماعي، لأن المجتمع الذي يقوم على الإنكار المتبادل يصبح أكثر عرضة للصراعات والانقسامات. بينما يساعد الاعتراف المتبادل في بناء الثقة وتقليل التوترات الاجتماعية بين الجماعات المختلفة. ولهذا فإن العديد من الدراسات الحديثة تؤكد أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق فقط عبر القوانين والمؤسسات، بل تحتاج أيضاً إلى ثقافة اجتماعية تؤمن بقيمة الإنسان بغض النظر عن اختلافاته العرقية أو الدينية أو الثقافية. ومع أن الوصول إلى هذا المستوى من العدالة يبقى أمراً معقداً بسبب التفاوتات الاجتماعية والسياسية القائمة، إلا أن الاعتراف يظل أحد أهم المبادئ التي يمكن أن تسهم في بناء مجتمع أكثر توازناً واستقراراً(10).

يُعد مفهوم "الآخر" من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية، إذ يشير إلى كل فرد أو جماعة يتم إدراكهم بوصفهم مختلفين عن الذات، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي أو الرمزي. ولا يُفهم "الآخر" باعتباره وجوداً مادياً فقط، بل بوصفه بناءً اجتماعياً يتشكل من خلال التفاعل والمعاني التي تنتجها البنى الثقافية داخل المجتمع , ويؤكد علم الاجتماع المعاصر أن فهم الآخر لا ينفصل عن فهم الذات، إذ تتشكل الهوية الفردية عبر عملية تفاعلية مستمرة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. وقد أسهمت النظرية التفاعلية الرمزية في تفسير هذه العلاقة، من خلال التركيز على الرموز والمعاني التي يتبادلها الأفراد في حياتهم اليومية، وكيف تؤثر هذه الرموز في تشكيل الإدراك الاجتماعي للآخر(11). وتشير هذه المقاربة إلى أن الإنسان لا يتفاعل مع الآخرين بشكل مباشر فقط، بل يتفاعل مع "تصوراته عنهم"، والتي تتكون عبر اللغة والتسميات والتجارب الاجتماعية السابقة، مما يجعل عملية إدراك الآخر عملية تأويلية بامتياز وليست مجرد إدراك حسي.

1.2 الذات والآخر في النظرية الاجتماعية

يُعد مفهوم "الآخر" أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع الحديث، إذ يرتبط بشكل وثيق بتكوين الهوية الفردية وبناء الوعي الذاتي داخل السياقات الاجتماعية المختلفة. فالفرد لا يكتسب إدراكه لذاته بوصفه كياناً مستقلاً ومنغلقاً، بل يتشكل هذا الإدراك تدريجياً من خلال التفاعل المستمر مع الآخرين، حيث تصبح العلاقة بين الذات والآخر علاقة تأسيسية للوجود الاجتماعي وليست علاقة عرضية أو ثانوية. وفي هذا الإطار، يذهب جورج هربرت ميد إلى أن الذات لا تُولد مكتملة، وإنما تتشكل عبر عملية اجتماعية تفاعلية يقوم فيها الفرد بتعلم رؤية نفسه من خلال عيون الآخرين، أي من خلال ما يسميه "أخذ دور الآخر"، وهي العملية التي تسمح للفرد بتطوير وعي انعكاسي بذاته وفهم موقعه داخل البناء الاجتماعي .(12)

ويعني هذا أن الهوية الذاتية ليست معطى فردياً ثابتاً، بل هي نتاج عملية اجتماعية مستمرة تقوم على التفاعل والتبادل الرمزي، حيث يتعلم الفرد كيفية إدراك ذاته من خلال استجابته لتوقعات الآخرين، وتفاعله مع المعايير الاجتماعية السائدة داخل الجماعة. وبهذا المعنى، يصبح الآخر مرآةً اجتماعية تعكس للفرد صورته وتساعده على تشكيل وعيه بنفسه، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الذات والآخر علاقة جدلية لا يمكن فصل أحد طرفيها عن الآخر. كما أن هذه العملية لا تتم في فراغ، بل تخضع لآليات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، والتي تعمل على نقل القيم والمعايير والأنماط الثقافية التي تحدد كيفية فهم الفرد لذاته وللآخرين. ومن خلال هذه العملية، يتم تشكيل الاتجاهات الأولية نحو الاختلاف والتنوع الاجتماعي، حيث يمكن أن تنتج التنشئة الاجتماعية أنماطاً من الانفتاح والتسامح، كما يمكن أن تؤدي في بعض السياقات إلى ترسيخ صور نمطية وأحكام مسبقة تجاه الآخرين، تبعاً لطبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد (13)

2.2 التنشئة الاجتماعية وبناء صورة الآخر

التنشئة الاجتماعية آلية مركزية في إنتاج البنية الذهنية للفرد، لأنها لا تقتصر على إدخال القيم والمعايير، بل تعمل على تشكيل "نظام الإدراك" ذاته الذي من خلاله يُفهم الواقع الاجتماعي ويُصنَّف. بمعنى أدق، فهي لا تعلّم الفرد كيف يتصرف فقط، بل تعلّمه كيف يرى، وكيف يميز بين الذات والآخر، وكيف يحدد الحدود الرمزية بين الانتماء والاختلاف. لذلك فإن صورة "الآخر" ليست معطى خارجياً جاهزاً، بل بناء معرفي يتشكل داخل عملية التنشئة نفسها، عبر تحويل المعايير الثقافية إلى بداهات ذهنية تُستبطن دون وعي مباشر، فتتحول إلى ما يشبه "الطبيعة الاجتماعية" للفرد.(14)

هذا البناء لا يحدث بشكل فردي أو عفوي، بل عبر مؤسسات تمتلك سلطة تعريف الواقع: الأسرة، المدرسة، الخطاب الديني، والإعلام. هذه المؤسسات لا تنقل المعرفة بشكل محايد،

بل تنتج "أنظمة تصنيف" تحدد من هو الطبيعي ومن هو المختلف، من هو المقبول ومن هو المهدد، وبالتالي فهي تساهم في إنتاج الآخر كفئة معرفية قبل أن يكون وجوداً اجتماعياً فعلياً. هنا تصبح الصور النمطية ليست خطأ إدراكياً بسيطاً، بل نتيجة منطقية لبنية اجتماعية تُنتج التعميم بوصفه أداة لتقليل تعقيد الواقع الاجتماعي.(14)

ومن زاوية نقدية، يوضح بيير بورديو أن هذا النوع من الإدراك ليس بريئاً، بل مرتبط ببنية السلطة الرمزية التي تعمل داخل المجتمع عبر ما يسميه "العنف الرمزي"، حيث يتم فرض معانٍ وتصنيفات معينة بوصفها طبيعية وموضوعية، رغم أنها في الواقع تعكس علاقات قوة غير متكافئة. وبذلك فإن إدراك الآخر لا يتم خارج علاقات الهيمنة، بل يتم داخلها، لأن ما يبدو كتصور فردي هو في الحقيقة انعكاس لبنية اجتماعية تُعيد إنتاج نفسها عبر الوعي اليومي للأفراد.(22)

في هذا السياق، تصبح الصور النمطية تجاه الآخر شكلاً من أشكال "التثبيت المعرفي"، أي تحويل الاختلاف الاجتماعي إلى صفات ثابتة ومختزلة، تُسحب على الجماعة ككل دون النظر إلى التنوع الداخلي فيها. هذا التثبيت يؤدي إلى تحويل الاختلاف من كونه واقعاً اجتماعياً مرناً إلى تصنيف مغلق، وهو ما يخلق شرطاً معرفياً يسمح بإعادة إنتاج التمييز بشكل مستمر، لأن التمييز لا يبدأ بالفعل، بل يبدأ بطريقة الإدراك نفسها.(27) ومع ذلك فإن التنشئة الاجتماعية لا تعمل في اتجاه واحد. فهي تحمل أيضاً إمكانية إنتاج وعي مضاد قائم على تفكيك هذه التصنيفات بدلاً من ترسيخها، وذلك عندما تقوم على إدماج النقد والتفكير التفسيري وفهم السياقات الاجتماعية للاختلاف، لا اختزالها في صور جاهزة. عندها فقط يتحول "الآخر" من موضوع تصنيف إلى موضوع فهم، ومن صورة نمطية إلى كيان اجتماعي معقد لا يمكن اختزاله في خصائص ثابتة. وهنا تظهر أهمية إعادة توجيه التنشئة نحو إنتاج الوعي النقدي بدل الوعي التصنيفي، لأن شكل التنشئة هو الذي يحدد في النهاية طبيعة العلاقة بين الذات والآخر داخل المجتمع.(21)

3.2 التفاعل الرمزي وإنتاج معنى (الآخر)

تُعدّ النظرية التفاعلية الرمزية أحد أهم المقاربات السوسيولوجية التي أسهمت في تفسير كيفية تشكّل المعاني الاجتماعية داخل الحياة اليومية، وخاصة فيما يتعلق بكيفية إدراك "الآخر" وبناء صورته داخل الوعي الفردي والجماعي. وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن الواقع الاجتماعي لا يُفهم بوصفه معطى ثابتاً، بل بوصفه نتاجاً مستمراً لعمليات التفاعل والتأويل التي يجريها الأفراد في سياقاتهم الاجتماعية المختلفة. ومن هذا المنطلق، فإن معنى "الآخر" لا يكون جاهزاً أو موضوعياً، بل يتم إنتاجه عبر شبكة من الرموز والدلالات التي يتبادلها الأفراد في حياتهم اليومية.(15)

كما يؤكد التفاعليون الرمزيون أن الأفراد لا يستجيبون للعالم الاجتماعي بناءً على خصائصه المباشرة فقط، بل بناءً على المعاني التي ينسبونها إليه، والتي تتشكل عبر اللغة والتجربة والتفاعل المستمر مع الآخرين. وبذلك، يصبح إدراك "الآخر" عملية تفسيرية معقدة، تقوم على قراءة الإشارات الاجتماعية مثل اللغة الجسدية، والتسميات، والتعبيرات الثقافية، التي تمنح دلالة معينة لسلوك الأفراد داخل المجتمع .

كما يوضح إرفنغ غوفمان أن الحياة الاجتماعية يمكن فهمها بوصفها "مسرحاً اجتماعياً"، حيث يقوم الأفراد بأداء أدوار مختلفة أمام الآخرين وفقاً للسياقات الاجتماعية التي يتواجدون فيها، وهو ما يعني أن صورة الذات وصورة الآخر يتم بناؤهما بشكل تفاعلي داخل هذه "المسرحة الاجتماعية" اليومية. فالفرد لا يعرض ذاته بشكل عفوي، بل يقوم بإدارة انطباعات الآخرين عنه، وفي المقابل يقوم بتكوين انطباعاته عن الآخرين بناءً على أدائهم الاجتماعي الظاهر , ويساهم هذا التفاعل الرمزي في إعادة إنتاج أو إعادة تشكيل الصور الاجتماعية عن الآخر، حيث يمكن أن يؤدي التفاعل المتكرر إلى ترسيخ تصورات إيجابية تقوم على الفهم والتقبل، أو إلى تعزيز صور سلبية تقوم على التعميم والإقصاء، تبعاً لطبيعة السياق الاجتماعي ومستوى الانفتاح الثقافي داخل المجتمع (16). ويدل أن التفاعل الرمزي لا يقتصر على كونه عملية

تواصل بسيطة بين الأفراد، بل يمثل آلية أساسية في إنتاج المعاني الاجتماعية وبناء صورة "الآخر"، مما يجعل فهمه ضرورياً لفهم كيفية تشكل العلاقات الاجتماعية المعاصرة، وكيفية إعادة إنتاج التصورات المتعلقة بالاختلاف داخل البنية الاجتماعية.

يتضح من خلال التحليل السوسيولوجي لمفهوم "الآخر" أن بناء الصورة الاجتماعية للإنسان لا يتم في إطار فردي معزول، بل ضمن شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات التي تتداخل فيها البنى الرمزية والثقافية والمؤسساتية. فكل من الذات والآخر يتشكلان بصورة متبادلة داخل السياق الاجتماعي نفسه، بما يجعل الهوية الإنسانية نتاجاً مستمراً لعمليات التفاعل والتأويل وإعادة الإنتاج الاجتماعي. وقد أظهرت المقاربات النظرية المعروضة أن إدراك الآخر لا يقوم على المعطى الواقعي المباشر فحسب، بل يتأسس على عمليات رمزية وثقافية تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية والتفاعل اليومي، وهو ما يؤدي إلى إنتاج تصورات متعددة قد تتراوح بين الاعتراف والتقبل من جهة، أو التحيز والإقصاء من جهة أخرى. كما بينت هذه المقاربات أن المؤسسات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في توجيه هذه التصورات، سواء عبر تعزيز قيم الانفتاح والتعددية، أو عبر إعادة إنتاج أنماط من التمييز الرمزي داخل المجتمع.

4.2 الصور النمطية والتمييز الاجتماعي تجاه الآخر

تُعدّ الصور النمطية من أكثر الظواهر الاجتماعية ارتباطاً بإشكالية الآخر، لأنها تقوم على تكوين تصورات مسبقة وثابتة عن الأفراد أو الجماعات دون الاعتماد على معرفة حقيقية أو تجربة مباشرة معهم. وغالباً ما تتشكل هذه الصور عبر التنشئة الاجتماعية، ووسائل الإعلام، والخطابات الثقافية والدينية والسياسية، بحيث تتحول مع الوقت إلى جزء من الوعي الجمعي داخل المجتمع. فالفرد منذ المراحل الأولى من حياته يتلقى مجموعة من الأحكام الجاهزة عن المختلف عنه، سواء كان هذا الاختلاف قائماً على العرق أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو حتى الجنس. ومن هنا تصبح الصورة النمطية أداة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية بدل تجاوزها، لأنها تبني علاقة غير متوازنة بين "الأنا" و"الآخر"، قائمة على

التقييم المسبق وليس على الفهم الموضوعي. كما أن خطورة الصور النمطية لا تكمن فقط في كونها أفكاراً ذهنية، بل في قدرتها على التحول إلى ممارسات واقعية تؤثر في العلاقات الاجتماعية وفرص الأفراد داخل المجتمع .(17)

وتظهر الصور النمطية غالباً بوصفها تبسيطاً مفرطاً للواقع الاجتماعي المعقد، إذ يتم اختزال جماعة كاملة في صفات محددة قد تكون سلبية أو حتى إيجابية ظاهرياً لكنها تحمل بعداً تمييزياً في العمق. فبعض المجتمعات قد تصف جماعة معينة بأنها "أقل تحضراً" أو "أكثر عدوانية" أو "غير قادرة على الاندماج"، وهي أوصاف يتم تداولها اجتماعياً حتى تبدو وكأنها حقائق ثابتة. ومع تكرار هذه التصورات عبر الزمن، يبدأ الأفراد بالتعامل معها بوصفها مرجعاً لفهم الآخر، مما يؤدي إلى خلق مسافة نفسية واجتماعية بين الجماعات المختلفة. وفي أحيان كثيرة، يسهم هذا الأمر في تعزيز مشاعر الخوف أو الشك أو الرفض المتبادل، خصوصاً في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية أو سياسية، حيث يتم تحميل "الآخر" مسؤولية التوترات القائمة. ولهذا فإن الصور النمطية ليست مجرد أفكار عابرة، بل هي بنية ثقافية متجذرة قد تؤدي إلى إنتاج أشكال مختلفة من الإقصاء الاجتماعي. (18)

ومن ناحية أخرى، يرتبط التمييز الاجتماعي بصورة مباشرة بالصور النمطية، لأن الأحكام المسبقة غالباً ما تتحول إلى سلوكيات عملية تمارس ضد الأفراد المختلفين. فالتمييز لا يعني فقط رفض الآخر، وإنما يشمل أيضاً حرمانه من فرص متكافئة في التعليم أو العمل أو المشاركة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يشير علماء الاجتماع إلى أن المجتمعات التي تتبنى تصنيفات صارمة بين الجماعات تميل إلى إعادة إنتاج اللامساواة بصورة مستمرة، بحيث يصبح الانتماء الاجتماعي محدداً أساسياً لمكانة الفرد. وقد يأخذ التمييز طابعاً رسمياً من خلال القوانين والمؤسسات، أو طابعاً غير مباشر عبر الممارسات اليومية والنظرات الاجتماعية. وفي الحالتين، يؤدي هذا الوضع إلى شعور الأفراد المستبعدين بالعزلة وفقدان الانتماء، وهو ما ينعكس سلباً على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع ككل.

كما أن وسائل الإعلام الحديثة لعبت دوراً متناقضاً في قضية الصور النمطية تجاه الآخر، فهي من جهة ساهمت في فتح المجال للتواصل بين الثقافات المختلفة، لكنها من جهة أخرى عملت على تكريس الكثير من التصورات السلبية. فبعض الأعمال الدرامية أو الخطابات الإعلامية ما تزال تقدم جماعات معينة بصورة مرتبطة بالعنف أو التخلف أو الجهل، الأمر الذي يعزز الأحكام المسبقة لدى الجمهور. ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أصبح تداول هذه الصور أسرع وأكثر تأثيراً، خصوصاً مع غياب التحقق من المعلومات وانتشار المحتوى التحريضي. لذلك يمكن القول إن الإعلام لا يكتفي بعكس الواقع الاجتماعي، بل يشارك أحياناً في تشكيله وإعادة إنتاجه. كما أن الأفراد قد يتأثرون بهذه الصور حتى دون وعي مباشر منهم، لأن التكرار المستمر يجعل الفكرة تبدو طبيعية أو مألوفة.

وفي إطار العلاقات الاجتماعية اليومية، فإن التمييز تجاه الآخر قد يظهر بطرق خفية وغير معلنة، مثل الاستبعاد الرمزي أو التقليل من قيمة جماعة معينة أو التعامل معها بوصفها أقل كفاءة. وهذه الممارسات قد تبدو بسيطة في ظاهرها، لكنها تترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة، خاصة عندما تتكرر بشكل مستمر. فالشخص الذي يتعرض للتمييز قد يشعر بعدم الأمان الاجتماعي أو بعدم الاعتراف بوجوده داخل الجماعة، مما يدفعه أحياناً إلى الانسحاب أو تبني موقف عدائي تجاه المجتمع. كما أن التمييز المتكرر يسهم في تكوين هويات مغلقة، حيث تصبح كل جماعة أكثر تمسكاً بذاتها وأقل انفتاحاً على الآخرين. وهذا ما يفسر تصاعد النزعات العنصرية أو الطائفية في بعض المجتمعات المعاصرة، إذ يتحول الاختلاف الطبيعي بين البشر إلى سبب للصراع والتنافر بدلاً من أن يكون مصدر غنى وتنوع ثقافي(19)

ويؤكد العديد من الباحثين أن مواجهة الصور النمطية والتمييز الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق فقط عبر القوانين، رغم أهمية التشريعات في حماية الحقوق، وإنما تحتاج أيضاً إلى تغيير ثقافي وتربوي طويل الأمد. فالمؤسسات التعليمية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ قيم التعددية والاحترام المتبادل، كما أن الخطاب الثقافي والإعلامي يمكن أن يسهم في بناء صورة أكثر

واقعية وإنسانية عن الآخر. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة فرص التفاعل المباشر بين الجماعات المختلفة تساعد في تقليل الأحكام المسبقة، لأن المعرفة الحقيقية غالباً ما تكشف زيف التصورات النمطية. ومع ذلك، فإن هذه العملية ليست سهلة، بسبب ارتباط الصور النمطية ببنى اجتماعية وتاريخية متجذرة منذ فترات طويلة. ولهذا تبقى قضية الاعتراف بالآخر واحترام اختلافه من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، خصوصاً في ظل التحولات العالمية المتسارعة وتصاعد النزعات الشعبوية في العديد من الدول.

الفصل الثالث : التحديات المعاصرة للاعتراف بالآخر في ظل التحولات العالمية

أولا : تأثير العولمة على الهوية الثقافية

أصبحت العولمة من أبرز التحولات التي أثرت بصورة مباشرة في البنية الثقافية للمجتمعات المعاصرة، إذ أدت الثورة الاتصالية والتكنولوجية إلى إزالة كثير من الحواجز الجغرافية والثقافية بين الشعوب، وتحويل العالم إلى فضاء مفتوح تتداخل فيه القيم والأنماط الفكرية والسلوكية. غير أن هذا الانفتاح لم يكن متوازنًا، بل صاحبه نوع من الهيمنة الثقافية التي مارستها المجتمعات الأكثر قوة اقتصاديًا وإعلاميًا، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الخصوصيات الثقافية والهويات الوطنية في المجتمعات الأقل تأثيرًا. وتتمثل خطورة العولمة الثقافية في سعيها إلى فرض نموذج ثقافي عالمي موحد قائم على الاستهلاك والهيمنة الإعلامية، مما يهدد التنوع الثقافي ويؤدي إلى تآكل القيم المحلية والدينية والاجتماعية للشعوب(20).

كما أسهمت وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل الرقمي في تعميق هذا التأثير، إذ أصبح الفرد، ولا سيما فئة الشباب، يعيش حالة من التفاعل المستمر مع ثقافات عالمية مختلفة، الأمر الذي خلق حالة من الصراع بين الهوية المحلية والقيم الوافدة. وقد أدى ذلك إلى ظهور مظاهر الاغتراب الثقافي وضعف الشعور بالانتماء، نتيجة محاولة التوفيق بين المرجعيات الثقافية التقليدية وأنماط الحياة الحديثة التي تروج لها العولمة الرقمية.(21)

وتزداد خطورة هذه التحولات مع التوسع الهائل في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث تشير تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت عالميًا تجاوز 5.4 مليار مستخدم عام 2024، وهو ما يعكس حجم التأثير الثقافي العابر للحدود الذي تمارسه البيئة الرقمية في تشكيل الأفكار والقيم وأنماط السلوك. وأصبحت المنصات الرقمية اليوم تمتلك قدرة كبيرة على إعادة تشكيل الوعي الجمعي، من خلال التحكم في المحتوى الثقافي والإعلامي الموجه إلى الأفراد والمجتمعات.

ومن هنا تظهر أزمة الاعتراف بالآخر في ظل العولمة، إذ يؤدي تهميش الثقافات المحلية لصالح ثقافة عالمية مهيمنة إلى شعور الأفراد والجماعات بأن هوياتهم لم تعد تحظى بالاعتراف والاحترام داخل النظام العالمي الجديد، وهو ما قد يدفع إلى ردود فعل متشددة تتمثل في الانغلاق الثقافي أو التعصب الهوياتي بوصفها محاولة للدفاع عن الذات الثقافية في مواجهة التذويب الثقافي.(22)

جدول (1): مؤشرات التأثير الرقمي للعولمة على الهوية الثقافية عالميًا

عدد مستخدمي الإنترنت عالميًا	5.5 مليار مستخدم عام 2024
نسبة سكان العالم المتصلين بالإنترنت	68% من سكان العالم
عدد غير المتصلين بالإنترنت	2.6 مليار شخص
نسبة استخدام الإنترنت في الدول مرتفعة الدخل	93%
نسبة استخدام الإنترنت في الدول منخفضة الدخل	27%فقط
نسبة استخدام الإنترنت في المدن مقارنة بالريف	83% في المدن مقابل 48% في الريف

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU), *Facts and Figures 2024*، و DataReportal, *Digital 2024 Global Overview Report*, 2024.

تكشف الإحصائيات الواردة في الجدول أن العولمة الرقمية أصبحت عاملًا رئيسيًا في التأثير على الهوية الثقافية للمجتمعات. فارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يدل على أن الأفراد أصبحوا أكثر تعرضًا للثقافات العالمية، الأمر الذي أدى إلى انتقال القيم والعادات وأنماط التفكير بين المجتمعات بصورة سريعة ومستمرة.

كما توضح الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية في نسب استخدام الإنترنت أن التأثير الثقافي العالمي ليس متوازنًا، إذ تمتلك الدول المتقدمة قدرة أكبر على إنتاج المحتوى الرقمي ونشر ثقافتها عالميًا، في حين تظل المجتمعات الأقل تطورًا أكثر تأثرًا بالثقافات الوافدة. وهذا قد يؤدي إلى تراجع حضور الهوية المحلية وضعف الخصوصية الثقافية.

وتبين الإحصائيات الخاصة باستخدام الإنترنت في المدن والأرياف أن التحول الرقمي ساهم أيضًا في ظهور نوع من التفاوت الثقافي والاجتماعي، بسبب اختلاف فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الرقمية. لذلك فإن العولمة الرقمية لا تؤثر فقط في الاقتصاد والتكنولوجيا، بل تمتد آثارها إلى تشكيل الهوية والثقافة وأنماط التفكير داخل المجتمعات المعاصرة.

ثانيا :الفجوة الرقمية والإقصاء الاجتماعي

أحدث التحول الرقمي تغيرات عميقة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، إذ أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرًا أساسيًا في التعليم والعمل والاقتصاد والتواصل الاجتماعي والخدمات الحكومية. غير أن هذا التطور لم يكن متاحًا بصورة متساوية لجميع الأفراد والمجتمعات، بل أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ "الفجوة الرقمية"، وهي حالة من التفاوت في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها، سواء على مستوى الأفراد أو بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولا تقتصر الفجوة الرقمية على مجرد امتلاك الأجهزة أو الاتصال بالإنترنت، بل تشمل أيضًا مستوى المهارات الرقمية والقدرة على استخدام التكنولوجيا بفاعلية في الحياة اليومية. فالأفراد

الذين يفتقرون إلى المعرفة الرقمية يصبحون أقل قدرة على الوصول إلى فرص التعليم والعمل والخدمات الحديثة، مما يؤدي إلى نوع جديد من الإقصاء الاجتماعي في العصر الرقمي.(23)

وتتجلى هذه الفجوة بصورة واضحة بين الدول الصناعية والدول الفقيرة، حيث تمتلك الدول المتقدمة بنية تحتية رقمية متطورة تتيح لمواطنيها الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية، في حين تعاني كثير من الدول النامية من ضعف شبكات الاتصال وارتفاع تكاليف الإنترنت وقلة الإمكانيات التقنية. وهذا التفاوت يؤدي إلى حرمان ملايين الأفراد من فرص التعليم الإلكتروني، والرعاية الصحية الرقمية، والخدمات المصرفية الحديثة، الأمر الذي يعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات.(24)

كما أن الفجوة الرقمية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمسألة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، لأن الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا أصبح من المتطلبات الأساسية للمشاركة في الحياة العامة. فالأشخاص غير القادرين على الوصول إلى الفضاء الرقمي يصبحون أقل قدرة على التعبير عن آرائهم أو الحصول على المعرفة أو المشاركة في الاقتصاد الحديث، مما يؤدي إلى تهميشهم داخل المجتمع. ومن هنا ظهر مفهوم "الإقصاء الرقمي"، الذي يشير إلى استبعاد فئات اجتماعية كاملة من الاستفادة من التحول الرقمي بسبب الفقر أو ضعف التعليم أو الموقع الجغرافي أو التمييز الاجتماعي.

وتؤكد تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 2024 استمرار هذه الأزمة، إذ تشير إلى أن نحو 2.6 مليار شخص حول العالم ما يزالون غير متصلين بالإنترنت، وأن أغلبهم يعيشون في الدول النامية، خاصة في إفريقيا وجنوب آسيا. كما تظهر الإحصائيات وجود تفاوت واضح بين المدن والمناطق الريفية في الوصول إلى الإنترنت، إضافة إلى فجوة رقمية بين الرجال والنساء في بعض المجتمعات الفقيرة.(25) وتكشف هذه المؤشرات أن الفجوة الرقمية لم تعد مجرد مشكلة تقنية مرتبطة بضعف الاتصال بالإنترنت، بل أصبحت شكلًا جديدًا من أشكال اللامساواة الاجتماعية في المجتمع المعاصر. فحرمان ملايين الأفراد من

الوصول إلى التكنولوجيا يعني حرمانهم من فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية والمشاركة الاقتصادية، وهو ما يؤدي تدريجيًا إلى إضعاف اندماجهم داخل المجال الاجتماعي الحديث.

كما تشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن نسبة استخدام الإنترنت في الدول مرتفعة الدخل تتجاوز 93%، في حين تنخفض إلى أقل من 27% في الدول منخفضة الدخل، وهو ما يعكس اختلالًا واضحًا في توزيع المعرفة والقدرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي. وتُظهر هذه الأرقام أن التحول الرقمي أعاد إنتاج التفاوت الاجتماعي بصيغة جديدة تقوم على امتلاك المعرفة والمهارة الرقمية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع (دائرة التضامن الاجتماعي) بين الفئات القادرة على الاندماج الرقمي والفئات المهمشة تقنيًا. وقد برز هذا الإقصاء بصورة واضحة خلال جائحة كورونا، عندما حُرم ملايين الطلاب في الدول الفقيرة من التعليم الإلكتروني بسبب ضعف البنية التكنولوجية، مما كشف أن التكنولوجيا قد تتحول من أداة للتنمية إلى عامل لتعميق التفاوت الاجتماعي إذا غابت العدالة الرقمية. ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا التفاوت إلى ظهور أنماط جديدة من عدم المساواة، حيث أصبح الأفراد الأكثر امتلاكًا للتكنولوجيا أكثر قدرة على الوصول إلى المعرفة والفرص الاقتصادية، بينما بقيت الفئات المحرومة خارج دائرة التنمية الرقمية. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح خلال جائحة كورونا، عندما حُرم ملايين الطلاب في الدول الفقيرة من التعليم الإلكتروني بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت أو عدم توفر الأجهزة الرقمية، مما كشف أن التحول الرقمي قد يتحول إلى أداة للتمييز بدلًا من أن يكون وسيلة لتحقيق المساواة.(26)

وبناءً على ذلك، فإن مواجهة الفجوة الرقمية لم تعد مسألة تقنية فقط، بل أصبحت قضية إنسانية وحقوقية ترتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية والاعتراف المتساوي بحقوق الأفراد في الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا. ولذلك يتطلب العصر الرقمي تبني سياسات دولية تضمن العدالة الرقمية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتوفير التعليم الرقمي، وتقليل التفاوت التكنولوجي بين المجتمعات، بما يضمن عدم تحول التكنولوجيا إلى وسيلة جديدة للإقصاء والتهميش.

ثالثا : وسائل التواصل الاجتماعي وخطاب الكراهية

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من أكثر الوسائل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام والعلاقات الاجتماعية في العصر الرقمي، إذ وفرت فضاءً مفتوحًا للتعبير عن الآراء وتبادل المعلومات والتفاعل بين الأفراد والثقافات المختلفة. إلا أن هذا الانفتاح الرقمي لم يخلُ من آثار سلبية خطيرة، تمثلت في تصاعد خطاب الكراهية والعنف الرمزي والتنمر الإلكتروني، حتى تحولت بعض المنصات الرقمية إلى بيئات تُنتج الانقسام والاستقطاب بدلًا من تعزيز الحوار والتفاهم.

ويُقصد بخطاب الكراهية كل تعبير أو محتوى يتضمن تحريضًا أو إهانة أو تمييزًا ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العرق أو القومية أو الجنس أو الهوية الثقافية. وتكمن خطورته في أن البيئة الرقمية تمنحه سرعة انتشار وتأثيرًا واسعًا يتجاوز الحدود الجغرافية، خاصة مع اعتماد منصات التواصل الاجتماعي على خوارزميات رقمية تعمل على تعزيز المحتوى الأكثر إثارة للجدل والانفعال، لأنه يحقق معدلات تفاعل ومشاهدة أعلى.(27)

وقد أدى ذلك إلى تصاعد ظاهرة الاستقطاب المجتمعي، حيث أصبحت المنصات الرقمية تُكرّس الانقسام الفكري والسياسي من خلال توجيه المستخدمين نحو محتويات تتوافق مع ميولهم المسبقة، مما يضعف ثقافة الحوار وقبول الاختلاف. كما أن سهولة النشر وإخفاء الهوية في بعض المنصات شجعت على انتشار الإساءة اللفظية والعنف الرمزي ضد الأقليات الدينية والعرقية والنساء والمهاجرين.(28).

وتظهر خطورة خطاب الكراهية الرقمي بصورة أكبر خلال الأزمات السياسية والاجتماعية، إذ تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أحيانًا لنشر التحريض والشائعات والتعبئة العدائية، الأمر الذي قد يؤدي إلى توترات اجتماعية أو حتى أعمال عنف واقعية. وقد أكدت العديد من التقارير الحقوقية أن بعض المنصات الرقمية أخفقت في الحد من المحتوى التحريضي، بسبب ضعف الرقابة الرقمية أو لأن خوارزميات المنصات تعطي الأولوية للمحتوى الأكثر جذبًا للتفاعل بغض النظر عن تأثيره الأخلاقي والاجتماعي.

كما أن خطاب الكراهية لا يقتصر على الأذى النفسي للأفراد، بل يمتد تأثيره إلى تهديد قيم التعددية والاعتراف بالآخر داخل المجتمع. فعندما يتحول الفضاء الرقمي إلى أداة لإقصاء المختلف أو

التحريض ضده، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع قيم التسامح والاحترام المتبادل، ويجعل الاختلاف الثقافي أو الديني سببًا للصراع بدلًا من أن يكون مصدرًا للتنوع الإنساني. ومن هنا ترتبط مواجهة خطاب الكراهية بحماية حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة الاعتراف المتبادل داخل البيئة الرقمية.(29)

الجدول (2): تصنيف التحديات المعاصرة لحقوق الإنسان وفقاً لدوائر نظرية الاعتراف

الظاهرة المدروسة	الإحصائية	المصدر الرسمي
التحيز الخوارزمي (سرعة انتشار المحتوى المثير للجدل)	**70%** أسرع من الحقائق	**معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)**
الاستقطاب المجتمعي تعزيز الانقسام الفكري والسياسي	**64%** من المستخدمين	**مركز بيو للأبحاث (Pew Center)**
العنف الرمزي نسبة النساء المتعرضات للإساءة الرقمية	**38%** عالمياً	**منظمة العفو الدولية (Amnesty)**
التنمر الإلكتروني الأذى النفسي والاجتماعي للشباب	**133%** من كل 3)	**منظمة اليونيسف(UNICEF)**
خطاب الكراهية حجم المواد المحذوفة في ربع عام واحد	**25.2مليون** مادة	**تقرير الشفافية الصادر عن (Meta)**

تكشف هذه الإحصائيات أن الفضاء الرقمي لم يعد مجرد وسيلة للتواصل، بل تحول إلى بيئة اجتماعية قادرة على إعادة إنتاج العنف الرمزي والإقصاء الثقافي بصورة واسعة.

فارتفاع نسب التنمر الإلكتروني وخطاب الكراهية، خاصة بين الشباب والنساء، يدل على أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تسهم في تعميق الاستقطاب الاجتماعي بدلًا من تعزيز الحوار والاعتراف بالاختلاف. كما توضح كثافة المحتوى التحريضي المحذوف من المنصات الرقمية أن الخوارزميات الحديثة أصبحت تعطي الأولوية للمحتوى الأكثر إثارة للانفعال والتفاعل، حتى لو كان قائمًا على الكراهية أو التضليل. وهذا يعني أن الإقصاء في العصر الرقمي لم يعد يمارس فقط عبر المؤسسات التقليدية، بل أصبح يُعاد إنتاجه أيضًا داخل البيئة الرقمية من خلال التحكم في تدفق المعلومات وتوجيه الرأي العام.

رابعا : الذكاء الاصطناعي والتحيز الرقمي

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة الرقمية المعاصرة، لما يمتلكه من قدرة هائلة على تحليل البيانات واتخاذ القرارات وتنفيذ المهام بصورة تفوق القدرات البشرية في كثير من المجالات. وقد أصبح الذكاء الاصطناعي حاضرًا في مختلف جوانب الحياة اليومية، بدءًا من محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي، وصولًا إلى الأنظمة الصحية والتعليمية والأمنية والاقتصادية. إلا أن هذا التطور التقني السريع أثار في المقابل إشكاليات أخلاقية وحقوقية عميقة، تتعلق بطبيعة القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية، ومدى حيادها وعدالتها في التعامل مع الأفراد والجماعات المختلفة.

ومن أهم هذه الإشكاليات ما يُعرف بـ "التحيز الرقمي" أو "التحيز الخوارزمي"، وهو ميل الأنظمة الذكية إلى إصدار نتائج أو قرارات غير عادلة تجاه فئات معينة من الناس بسبب طبيعة البيانات التي تم تدريبها عليها أو بسبب تصميم الخوارزميات نفسها. فالذكاء الاصطناعي لا يعمل بصورة مستقلة عن الإنسان، بل يعتمد بشكل أساسي على البيانات البشرية التي تُجمع من الواقع الاجتماعي، وإذا كانت هذه البيانات تتضمن تمييزًا أو صورًا

نمطية أو اختلالات اجتماعية، فإن الأنظمة الذكية ستعيد إنتاج هذه التحيزات بصورة آلية قد تبدو محايدة ظاهريًا، لكنها في الحقيقة تعكس اختلالات المجتمع الذي أنتجها.(30)

وتظهر خطورة التحيز الرقمي في أن القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي تُمنح غالبًا درجة عالية من الثقة والموضوعية، لأن الناس ينظرون إلى التكنولوجيا باعتبارها أكثر دقة وأقل تحيزًا من البشر. غير أن الواقع أثبت أن هذه الأنظمة قد تُنتج أشكالًا جديدة من التمييز قد تكون أكثر خطورة من التمييز التقليدي، لأنها تحدث بصورة غير مرئية وتستند إلى معايير تقنية معقدة يصعب على الأفراد فهمها أو الاعتراض عليها. ولذلك فإن مشكلة التحيز الرقمي لا تتعلق فقط بالتكنولوجيا، بل تمس بصورة مباشرة مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

وقد برزت هذه الإشكالية بشكل واضح في أنظمة التوظيف المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، حيث تستخدم بعض الشركات خوارزميات لتحليل السير الذاتية واختيار الموظفين. إلا أن الدراسات كشفت أن بعض هذه الأنظمة كانت تُفضل الذكور على الإناث في بعض الوظائف التقنية، بسبب اعتمادها على بيانات تدريب تعكس هيمنة الرجال تاريخيًا في هذا القطاع. وهذا يعني أن الذكاء الاصطناعي لم يلغِ التمييز القائم، بل أعاد إنتاجه بصورة آلية داخل النظام الرقمي.(31)

كما ظهرت أشكال أخرى من التحيز في الأنظمة القضائية والأمنية، إذ تعتمد بعض الدول على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقييم احتمالات ارتكاب الجرائم أو لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للمراقبة الأمنية. وقد أظهرت دراسات متخصصة أن بعض هذه الأنظمة كانت أكثر تشددًا تجاه الأقليات العرقية، بسبب اعتمادها على بيانات تاريخية تعكس أنماطًا سابقة من التمييز الاجتماعي والعنصري. وهنا تكمن خطورة الذكاء الاصطناعي عندما يتحول إلى أداة تمنح الشرعية التقنية للتمييز بدلًا من الحد منه.

ومن أبرز الأمثلة العالمية على التحيز الرقمي ما يتعلق بأنظمة التعرف على الوجوه، حيث كشفت دراسة أجرتها الباحثة Joy Buolamwini في معهد MIT أن معدلات الخطأ في التعرف على ذوي البشرة الداكنة والنساء كانت أعلى بكثير مقارنة بالرجال ذوي البشرة البيضاء. فقد وصلت نسبة الخطأ في بعض الأنظمة إلى أكثر من 34% عند التعرف على النساء ذوات البشرة الداكنة، بينما كانت نسبة الخطأ منخفضة جدًا لدى الرجال البيض. وقد أثارت هذه النتائج جدلًا واسعًا حول مخاطر استخدام هذه التقنيات في المطارات والأنظمة الأمنية وأجهزة الشرطة، بسبب احتمال تعرض بعض الفئات للتمييز أو الاتهام الخاطئ نتيجة أخطاء الخوارزميات.(32) ولا يقتصر التحيز الرقمي على القضايا العرقية أو الجندرية فقط، بل يمتد أيضًا إلى التحيز الثقافي والمعرفي. فمعظم البيانات التي تُستخدم في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي تأتي من الدول الغربية والشركات التكنولوجية الكبرى، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة تعكس بصورة أساسية اللغة والثقافة والقيم السائدة في المجتمعات الغربية. وتشير تقارير تقنية إلى أن نسبة كبيرة من المحتوى الرقمي العالمي المستخدم في تدريب النماذج الذكية مكتوب باللغة الإنجليزية ومنتج داخل الولايات المتحدة وأوروبا، مما يؤدي إلى ضعف تمثيل الثقافات واللغات الأخرى، خاصة المجتمعات النامية أو غير الغربية.

ويؤدي هذا الخلل إلى مشكلات عديدة، منها ضعف فهم الأنظمة الذكية للسياقات الثقافية المختلفة، أو إنتاج إجابات ومضامين قد تتعارض مع خصوصيات بعض المجتمعات. كما أن قلة البيانات المتعلقة بالمجتمعات الفقيرة أو اللغات الأقل انتشارًا تجعل هذه الفئات أقل استفادة من التطور التقني، وأكثر عرضة للتهميش داخل الفضاء الرقمي العالمي. ولذلك فإن التحيز الرقمي يعكس في جوهره اختلالًا في توزيع القوة المعرفية والثقافية داخل النظام الرقمي العالمي.

كما يثير الذكاء الاصطناعي تساؤلات عميقة حول الحق في المساواة والخصوصية والشفافية. فالكثير من الخوارزميات المستخدمة اليوم تعمل بطريقة مغلقة وغير مفهومة للمستخدمين، وهو ما يُعرف بـ "الصندوق الأسود الخوارزمي"، حيث لا يستطيع الأفراد معرفة الأسس التي بُنيت

عليها القرارات المتعلقة بهم، سواء في التوظيف أو القروض البنكية أو التقييم الأمني أو حتى المحتوى الذي يظهر لهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا الغموض يُضعف قدرة الأفراد على الدفاع عن حقوقهم أو الاعتراض على القرارات التمييزية.(23)

كما أن التطور السريع للذكاء الاصطناعي أدى إلى تصاعد المخاوف من استخدامه في المراقبة الجماعية وانتهاك الخصوصية، خاصة مع انتشار تقنيات تحليل البيانات والتعرف على الوجوه وتتبع السلوك الرقمي. فبعض الحكومات والشركات أصبحت تمتلك قدرة غير مسبوقة على جمع المعلومات الشخصية وتحليلها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحويل التكنولوجيا إلى أداة للسيطرة الاجتماعية والتمييز بدلًا من كونها وسيلة لخدمة الإنسان.

وفي مواجهة هذه التحديات ظهر مفهوم "العدالة الخوارزمية"، الذي يدعو إلى تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي أكثر شفافية وإنصافًا، تراعي التنوع الثقافي والاجتماعي وتحترم حقوق الإنسان. ويقوم هذا المفهوم على ضرورة مراجعة البيانات المستخدمة في تدريب الأنظمة الذكية، وضمان تمثيل مختلف الفئات والمجتمعات داخلها، إضافة إلى إخضاع الخوارزميات للرقابة القانونية والأخلاقية لمنع استخدامها في التمييز أو الإقصاء. كما تؤكد المنظمات الدولية، مثل اليونسكو والأمم المتحدة، على أهمية وضع تشريعات عالمية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحمي كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية(33)

الخاتمة

إن التحولات المعاصرة التي مست مجالات العولمة والرقمنة وإعادة تشكيل البنى الاجتماعية قد أعادت تعريف العلاقة بين الإنسان والمجتمع بصورة عميقة، لم تعد تسمح بفهم الواقع الاجتماعي بوصفه بنية مستقرة أو مكتفية بذاتها، بل بوصفه فضاءً ديناميكياً تتداخل فيه السلطة بالمعرفة، والتكنولوجيا بالقيم، والهوية بالاعتراف. وقد أظهر التحليل أن مفهوم "الآخر" لم يعد يُبنى فقط داخل السياقات التقليدية للتنشئة الاجتماعية، بل أصبح يتشكل أيضاً داخل

الفضاءات الرقمية والعابرة للحدود، حيث تتداخل الصور النمطية مع تدفقات الإعلام والعولمة الثقافية، مما يخلق أنماطاً جديدة من الإدراك الاجتماعي قد تعزز الاعتراف أحياناً، لكنها في أحيان أخرى تعيد إنتاج الإقصاء بشكل أكثر خفاءً وتعقيداً.

كما تبين أن العولمة، رغم ما تحمله من فرص للانفتاح والتبادل الثقافي، قد أسهمت في إعادة إنتاج علاقات غير متكافئة بين الثقافات، الأمر الذي جعل مسألة الاعتراف بالهويات المختلفة جزءاً مركزياً من النقاشات المعاصرة حول العدالة الاجتماعية. وفي السياق ذاته، أظهر التحول الرقمي أن الفجوة الرقمية ليست مجرد تفاوت تقني، بل هي شكل جديد من اللامساواة يعيد إنتاج التراتب الاجتماعي بصيغ حديثة تعتمد على المعرفة والمهارة والوصول إلى الفضاء الرقمي، وهو ما يجعل الإقصاء اليوم أقل وضوحاً لكنه أكثر تأثيراً في بنية المجتمع.

ومن جهة أخرى، فإن توسع استخدام الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخوارزمية أضاف بعداً جديداً لإشكالية الاعتراف، حيث لم يعد الإنسان وحده هو من يحدد شروط المشاركة الاجتماعية، بل أصبحت أنظمة غير بشرية تشارك في صناعة القرار الاجتماعي، مما يفرض تحديات أخلاقية وقانونية متزايدة تتعلق بالعدالة والشفافية وحماية الكرامة الإنسانية. وبذلك يمكن القول إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها هذا البحث تتمثل في كيفية تحقيق توازن بين الانفتاح الرقمي والعولمي من جهة، وضمان الاعتراف بالإنسان وحقوقه وهوياته من جهة أخرى، في عالم يتجه بشكل متسارع نحو التعقيد والترابط الشديد.

الاستنتاجات

١. توصل البحث إلى أن التحولات الرقمية والعولمة أعادت تشكيل مفهوم الاعتراف بالآخر، بحيث أصبح مرتبطًا بالفضاء الرقمي والثقافي العالمي أكثر من ارتباطه بالبنى الاجتماعية التقليدية .

٢. أظهرت الدراسة أن العولمة الثقافية أسهمت في إضعاف بعض الهويات المحلية من خلال هيمنة الثقافة العالمية ووسائل الإعلام الرقمية، مما أدى إلى ظهور أزمات تتعلق بالهوية والانتماء الثقافي .

٣. بينت الدراسة أن الفجوة الرقمية أصبحت شكلًا جديدًا من أشكال اللامساواة الاجتماعية، إذ أدى التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الرقمية إلى تزايد الإقصاء الاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة .

٤. كشفت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم دورها في تعزيز التواصل، أصبحت بيئة لانتشار خطاب الكراهية والتنمر الرقمي والاستقطاب الاجتماعي، الأمر الذي أثر سلبًا في قيم التسامح والاعتراف بالاختلاف .

٥. توصل البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يعيد إنتاج التحيزات الاجتماعية والثقافية بسبب طبيعة البيانات والخوارزميات المستخدمة، مما يهدد مبادئ العدالة والمساواة داخل المجتمع الرقمي .

٦. أكدت الدراسة أن التحولات الرقمية المعاصرة تتطلب بناء عدالة رقمية وثقافية تضمن حماية حقوق الإنسان وتعزيز الاعتراف المتبادل بين الأفراد والمجتمعات .

٧. خلص البحث إلى أن التكنولوجيا ليست محايدة بصورة مطلقة، بل يمكن أن تتحول إلى أداة للإقصاء والتمييز إذا غابت الرقابة الأخلاقية والقانونية المنظمة لاستخدامها.

التوصيات

١. ضرورة تعزيز العدالة الرقمية من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية وإتاحة الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية لجميع الفئات الاجتماعية.

٢. دعم برامج التعليم الرقمي ومحو الأمية التكنولوجية للحد من الفجوة الرقمية وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

٣. وضع تشريعات قانونية أكثر فاعلية لمواجهة خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني على منصات التواصل الاجتماعي.

٤. إلزام شركات التكنولوجيا بتطوير خوارزميات وأنظمة ذكاء اصطناعي تراعي مبادئ العدالة والشفافية وتحترم التنوع الثقافي والاجتماعي.

٥. تعزيز الرقابة الأخلاقية والقانونية على استخدامات الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجالات التوظيف والمراقبة الأمنية والقضاء.

٦. دعم السياسات الثقافية التي تحافظ على الهوية الثقافية المحلية في مواجهة الهيمنة الثقافية الرقمية.

٧. تشجيع الدراسات السوسيولوجية المعاصرة التي تربط بين التكنولوجيا الرقمية وقضايا الاعتراف والإقصاء وحقوق الإنسان.

المصادر :

1. Hegel, G. W. F. *Phenomenology of Spirit*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018, p. 111.
2. Rousseau, J.-J. *The Social Contract*. London: Penguin Classics, 1968, p. 52.
3. Nietzsche, F. *On the Genealogy of Morality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 15.

4. Honneth, A. *The Struggle for Recognition*. Cambridge, MA: MIT Press, 1995, p. 129–132.

5. Axel Honneth, The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts, Polity Press, 2012, p. 92.

6. Charles Taylor, Multiculturalism and the Politics of Recognition, Princeton University Press, 2014, p. 41.

7. Axel Honneth, Freedom's Right: The Social Foundations of Democratic Life, Columbia University Press, 2014, p. 173.

8. Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age, 3rd ed., Polity Press, 2022, p. 134.

9. Nancy Fraser & Rahel Jaeggi, Capitalism: A Conversation in Critical Theory, Polity Press, 2018, p. 76.

١٠.محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع ودراسة الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص. 143.

١١.محمد علي محمد، علم الاجتماع والاتجاهات النظرية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2017، ص. 121.

١٢.سامية محمد جابر، التنشئة الاجتماعية وبناء الشخصية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016، ص. 134.

١٣.) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 287.

١٤.محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع ودراسة الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص. 131.

١٥. إرفنغ غوفمان، عرض الذات في الحياة اليومية، ترجمة: ثائر ديب، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2015، ص. 67.

١٦.محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 118.

١٧.علي أسعد وطفة، علم الاجتماع الثقافي: قراءة في تحولات الثقافة والهوية، دار الفكر، دمشق، 2018، ص. 102.

١٨.حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 2017، ص. 219.

١٩. Anthony Giddens, Runaway World: How Globalisation is Reshaping Our Lives, Profile Books, 2018, p. 28.

٢٠.شفيعة حداد، *تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية*، جامعة باتنة، 2019، ص 7-9.

٢١.فوزي لوحيدي، بوبكر معيفي، تأثير العولمة الثقافية على الهوية الثقافية للشباب المسلم، جامعة الوادي، 2021، ص 12.

٢٢.الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، Measuring Digital Development: Facts and Figures 2024.

٢٣.خالد بن عبد الله القاسم، العولمة الثقافية وأثرها على الهوية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، 2004، ص 4-7.

24. Jan A.G.M. van Dijk, The Deepening Divide: Inequality in the Information Society, SAGE Publications, 2005, p21 .

25. الاتحاد الدولي للاتصالات(ITU), Measuring Digital Development: Facts and Figures 2024.

26. UNESCO, Global Education Monitoring Report 2023, pp. 45.

27. Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age, Polity Press, 2015, pp. 21.

28. Zizi Papacharissi, Affective Publics: Sentiment, Technology, and Politics, Oxford University Press, 2015, pp. 45.

29. Council of Europe, Hate Speech and Online Media Report, 2023.

30. UNESCO, Countering Online Hate Speech, 2023.

31. Safiya Umoja Noble, Algorithms of Oppression, NYU Press, 2018, pp. 23.

32. Joy Buolamwini & Timnit Gebru, “Gender Shades: Intersectional Accuracy Disparities in Commercial Gender Classification”, MIT Media Lab, 2018, p12 .

33. UNESCO, Ethics of Artificial Intelligence Report, 2023.p3.